المركز الوطني
لإدارة الدين
NATIONAL DEBT
MANAGEMENT
CENTER

خطة الاقتراض السنوية

للعام المالي 2026م

المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

جدول المحتويات

المقدمة 3

01. أهداف المركز الوطني لإدارة الدين 5

02. الملخص التنفيذي 7

03. التوقعات الاقتصادية والتطورات المالية 8

3.1 التوقعات الاقتصادية 9

3.2 التطورات المالية 9

04. محفظة الدين السيادية 10

4.1 نظرة عامة على محفظة الدين 11

4.2 تكلفة التمويل ومتوسط عمر محفظة الدين العام 11

05. أداء السنة المالية 2025م 12

5.1 أهم مستجدات الأسواق خلال عام 2025م 13

5.2 خطة الاقتراض السنوية لعام 2025م 14

5.3 أبرز الإصدارات المحلية والدولية 16

5.4 عملية إعادة الشراء المبكر للصكوك والسندات 16

06. خطة التمويل للسنة المالية 2026م 17

6.1 إجمالي الاحتياجات التمويلية ومصادر التمويل 18

6.2 المبادئ التوجيهية للتمويل خلال عام 2026م 18

6.3 استراتيجية علاقات المستثمرين خلال عام 2026م 19

07. إدارة المخاطر 20

7.1 السيولة 21

7.2 إعادة التمويل 21

7.3 مخاطر أسعار الفائدة 22

7.4 مخاطر تقلبات أسعار الصرف 22

7.5 التصنيف الائتماني 23

08. تقويم إصدارات الصكوك المحلية لعام 2026م 26

المقدمة

أعد المركز الوطني لإدارة الدين هذا التقرير بوصفه بيانًا مُجملًا عن خطة الاقتراض السنوية لعام 2026م. يتضمن التقرير توقعات المركز بشأن بعض البيانات الواردة فيه، وخططه المستقبلية ذات الصلة. وقد تتغير هذه التوقعات والبيانات بشكل جوهري تبعًا لظروف الأسواق المحلية والعالمية، ولا تتحمل وزارة المالية ولا المركز أي مسؤولية حيال تلك التوقعات والبيانات، كما لا يلتزمان بإعادة نشرها أو تعديلها لتعكس ظروف الأسواق المتغيرة بعد تاريخ نشر هذا التقرير.

لا يشكل التقرير أو البيانات الواردة فيه مشورة استثمارية، كما لا ينبغي اعتبار محتواه طلبًا أو عرضًا لبيع أو شراء أي أوراق مالية، أو للتعامل في أي منتج، أو لإبرام أي صفقة.

01

أهداف المركز الوطني لإدارة الدين

يهدف المركز إلى

01

الإسهام في وضع سياسة الدين العام للمملكة العربية السعودية وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

02

ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات الدين السيادية بتسعير عادل، وبما يتسق مع سياسات إدارة المخاطر.

03

متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بشكل استباقي، بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

04

تقديم خدمات استشارية للجهات الحكومية والجهات المرتبطة بالحكومة، فيما يتعلق بـ:

- سياسات التمويل، علاقات المستثمرين، التصنيف الائتماني، سياسات التحوط، والخدمات ذات الصلة.
- تطبيق أفضل الممارسات في أنشطة التمويل في الأسواق العامة والخاصة.
- متابعة الالتزامات المحتملة المباشرة وغير المباشرة ضمن نطاق القطاع العام.

02

الملخص التنفيذي

بلغت محفظة الدين العام القائم على الحكومة المركزية بنهاية عام 2025م نحو 1,519 مليار ريال سعودي، ما يعادل 33% من الناتج المحلي الإجمالي. وتتميز المحفظة بتوازن هيكلها، حيث يشكل الدين بسعر فائدة ثابت نسبة 87% ، فيما يبلغ توزيع المحفظة ما بين الدين المحلي والدولي 62% و 38% على التوالي، مع متوسط أجل استحقاق يبلغ 9.0 سنوات، في إطار متحفظ لإدارة الدين.

واصل المركز الوطني لإدارة الدين خلال عام 2025م تنفيذ عمليات تمويلية استباقية ومرنة، مستفيدًا من الفرص المتاحة في الأسواق لإدارة تكلفة الاقتراض وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر، وحقق بذلك عددًا من الإنجازات، أبرزها:

- شهدت إصدارات أدوات الدين السيادية طلبًا قويًا من المستثمرين، مدفوعا بثقة الأسواق في الملاءة الائتمانية للمملكة، وتعزز ذلك بمشاركة فاعلة من مستثمرين دوليين في سوق الصكوك الحكومية.
- تنفيذ عمليات إعادة شراء مبكر بهدف تقليل مخاطر إعادة التمويل وتمديد آجال الاستحقاق لمحفظة الدين، حيث بلغت هذه العمليات نحو 60 مليار ريال سعودي خلال عام 2025م، وشملت الأوراق المالية المستحقة بين عامي 2025م و2029م، مقابل إصدار أدوات دين جديدة بآجال استحقاق ممتدة حتى عام 2040م.
- إصدار سندات خضراء مقومة باليورو، كجزء من التزام المملكة بالتمويل المستدام، مما أسهم في توسيع قاعدة المستثمرين المهتمين بعوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية.
- تماشيا مع السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية، تم تلبية الاحتياجات التمويلية الإضافية عبر قنوات السوق الخاصة، وذلك في إطار يوازن بين دعم النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامة الدين.

وفقًا للبيان الرسمي لميزانية عام 2026م الصادر عن وزارة المالية، من المتوقع أن يبلغ العجز في الميزانية نحو 165 مليار ريال سعودي، فيما تبلغ مستحقات أصل الدين في عام 2026م حوالي 52 مليار ريال سعودي، ليصل إجمالي الاحتياجات التمويلية للسنة إلى حدود 217 مليار ريال سعودي.

من المتوقع أن ينخفض صافي الإصدارات في الاسواق العامة بالدولار الأمريكي خلال عام 2026م مقارنة بالسنوات السابقة، مع الاستمرار في تبني نهج تمويلي متنوع يشمل قنوات السوق الخاص.

يواصل المركز الوطني لإدارة الدين مراقبة المخاطر المرتبطة بالسيولة، وإعادة التمويل، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، والتصنيف الائتماني، في إطار شامل لإدارة المخاطر.

في مارس 2025م، قامت وكالة "ستاندرد آند بورز" (S&P) برفع التصنيف الائتماني السيادي للمملكة من "A" إلى "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، بينما ثبتت وكالة "فيتش" (Fitch) تصنيف المملكة عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرةفي يوليو 2025م، كما حدثت وكالة التصنيف موديز "Moody's" تقرير تصنيفها الائتماني للمملكة عند "Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرة في ديسمبر 2025م، في تأكيد على قوة الأطر المؤسسية للمملكة ومتانة مركزها المالي السيادي.

03

التوقعات الاقتصادية والتطـورات الماليــة

3.1 التوقعات الاقتصادية[1]

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.6% في عام 2026م، مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية، حيث يواصل القطاع الخاص دوره كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي خلال الفترة المقبلة. كما يُتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 4,965 مليار ريال سعودي في عام 2026م وصولاً إلى 5,643 مليار ريال سعودي في عام 2028، وهو ما يعكس أثر الإصلاحات الهيكلية والمشاريع الكبرى واستراتيجيات التنويع الاقتصادي.

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة على المدى الطويل، من خلال الاستفادة من مشاركة القطاع الخاص وجهود التنويع لدفع التحول الاقتصادي، مع الحفاظ على القدرة على مواجهة التحديات العالمية والمحلية.

إيضاح (1): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الاسمي (2024–2028، نسبة مئوية، مليار ﷼)

مليار ﷼	2024	2025	2026	2027	2028
ما لم يُذكر خلاف ذلك	فعلي[2]	توقعات		تقديرات	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%2.7	%4.4	%4.6	%3.7	%4.5
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	4,703	4,600	4,965	5,258	5,643

3.2 التطورات المالية[1]

توضح ميزانية المملكة العربية السعودية للسنة المالية 2026م إجمالي الإيرادات بقيمة 1,147 مليار ريال سعودي، مع توقعات بأن تصل النفقات إلى 1,313 مليار ريال سعودي، مما يؤدي إلى عجز في الميزانية قدره 165 مليار ريال سعودي (ما يعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي). وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تنمو الإيرادات لتصل إلى 1,294 مليار ريال سعودي بحلول عام 2028م، في حين يُقدر أن تصل النفقات إلى 1,419 مليار ريال سعودي، مما يعكس استمرار تنفيذ الإصلاحات المالية والتحسن في الأنشطة غير النفطية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، مع رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتبني سياسات إنفاق موجهة ومضادة للتقلبات الاقتصادية.

ومن المتوقع أن يستمر العجز عند مستويات أقل على المدى المتوسط، بهدف دعم النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، وتسريع وتيرة التحول الاقتصادي بما يتوافق مع المرحلة الثالثة من رؤية السعودية 2030، ويعظم الأثر ويحافظ على المكتسبات المتحققة في المراحل الماضية.

إيضاح (2): إجمالي الإيرادات، إجمالي النفقات، والرصيد المالي (2024–2028، نسبة مئوية، مليار ﷼)

مليار ﷼	2024	2025	2025	2026	2027	2028
ما لم يُذكر خلاف ذلك	فعلي[2]	الميزانية	توقعات	الميزانية	تقديرات	
إجمالي الإيرادات	1,259	1,184	1,091	1,147	1,230	1,294
إجمالي النفقات	1,375	1,285	1,336	1,313	1,350	1,419
عجز / فائض الميزانية	-116	-101	-245	-165	-120	-125
العجز / الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%-2.5	%-2.3	%-5.3	%-3.3	%-2.3	%-2.2

[1] بحسب بيان وزارة المالية في الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2026م.
[2] الأرقام الفعلية حسب هيئة الإحصاء.

04

محفظة الدين السيادية

4.1 نظرة عامة على محفظة الدين

بلغ إجمالي محفظة الدين السيادي القائم بنهاية عام 2025م نحو 1,519 مليار ريال سعودي، يُشكّل الدين المحلي منها ما نسبته 62%، بينما بلغت نسبة الدين الدولي 38%. كما بلغ توزيع المحفظة من حيث هيكل التسعير 87% ديون بسعر فائدة ثابت، و13% ديون بسعر فائدة متغير.

تشير مؤشرات المحفظة إلى المحافظة على مستويات المخاطر المحددة في استراتيجية الدين متوسطة المدى للمملكة. حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025م نحو 33%، مقارنة بنسبة 25.9% بنهاية عام 2024م، وذلك تماشياً مع السياسة المالية التوسعية للمملكة، والتي تعكس استمرار تنفيذ الإصلاحات المالية والتحسن في الأنشطة غير النفطية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، مع رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتبني سياسات إنفاق موجهة ومضادة للتقلبات الاقتصادية، مع المحافظة على الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل.

إيضاح (3): محفظة الدين ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] (2015– 2025، نسبة مئوية، مليار ﷼)

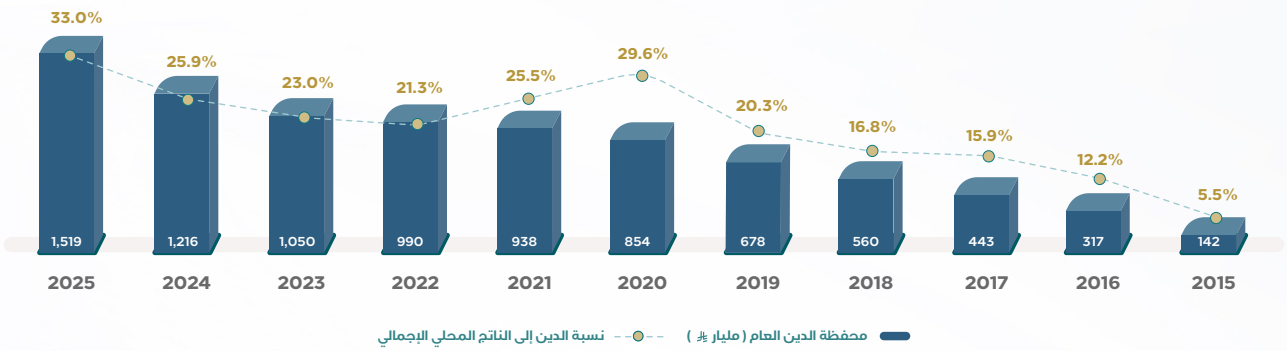

4.2 تكلفة التمويل[2] ومتوسط عمر محفظة الدين العام

بلغت تكلفة التمويل[2] لمحفظة الدين السيادي للمملكة نحو 3.79% بنهاية عام 2025م. كما تشمل محفظة الدين القائم آجال استحقاق تمتد حتى 36 عاماً، فيما بلغ متوسط أجل الاستحقاق للمحفظة حوالي 9.0 سنوات بنهاية عام 2025م، مقارنة بـ 9.2 سنوات في نهاية عام 2024م. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم ارتفاع تكلفة التمويل خلال السنوات الماضية الناتجة عن صعود أسعار الفائدة عالميًا، فقد تم العمل على تنفيذ جهود تحوطية استباقية تسهم في إدارة تكلفة التمويل. وشملت هذه الجهود رفع نسبة الديون ذات العائد الثابت، وزيادة متوسط عمر المحفظة، وتنفيذ عمليات إعادة شراء مبكر وذلك بهدف الحد من ارتفاع تكلفة التمويل.

إيضاح (4): متوسط أجل استحقاق محفظة الدين وتكلفة التمويل (2017– 2025، نسبة مئوية، مليار ﷼)

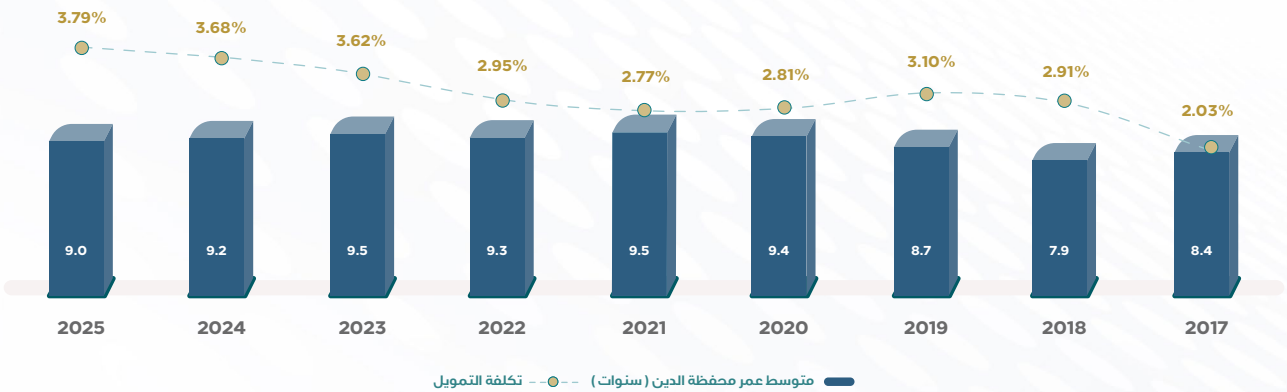

[1] السنوات قبل 2024 حسب هيئة الاحصاء و2025 حسب بيان الميزانية.
[2] تكلفة التمويل على أساس نقدي.

05

أداء العام المالي 2025م

5.1 أهم مستجدات الأسواق خلال عام 2025م

على الرغم من التقلبات في الأسواق العالمية والتوترات الجيوسياسية التجارية، حافظت المملكة على مكانتها كمصدر موثوق في أسواق الدين، حيث عكست التصنيفات الائتمانية القوية للمملكة متانة مركزها المالي وفعالية سياساتها المالية، بما يدعم استدامة الاقتراض ويعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين.

كما تم خلال عام 2025م اعتماد هيكل الصكوك بصيغة الإجارة للإصدارات الدولية، وذلك لتوسيع قاعدة المستثمرين، ضمن أسواق الدين بكفاءة وفاعلية.

وفي خطوة تعكس الدور الريادي للمركز في تطوير السوق، تحظى المملكة في تطوير السوق من خلال وضع الصكوك السيادية المقومة بالريال السعودي تحت المراقبة مع نظرة إيجابية، لاحتمال ادراجها في مؤشر جي بي مورغان للسندات الحكومية – الأسواق الناشئة. والذي قد يساهم بتعميق سوق الدين وتوسيع قنوات التمويل ويأتي ذلك نتيجة للجهود الاستباقية التي بذلها المركز خلال السنوات الماضية، من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من اللقاءات وجلسات النقاش مع المستثمرين الدوليين.

وفي إطار جهود المركز لتعزيز تطوير سوق الدين المحلي، واصل تنفيذ عمليات "الاستبدال" (Switch Options) لدعم هيكل منحنى العائد، من خلال إتاحة خيار الاستبدال بين الأوراق المالية المتداولة حديثا (On-the-run) وتلك غير المتداولة (Off-the-run)، مع الحفاظ على أدوات الدين الخاصة بالمتعاملين الأوليين، بما يسهم في تعزيز سيولة السوق الثانوية وتقليص عدد الإصدارات القائمة. حيث تم تقليص عدد صكوك الدين السيادية من 74 صكاً في عام 2022م إلى 49 صكاً بنهاية نوفمبر 2025م.

وفيما يتعلق بمبادرات تطوير السوق المحلية، فقد شملت توسيع نطاق المتعاملين الأوليين وتفعيل دورهم في سوق الدين المحلي، إلى جانب إجراء تقييم شامل للسوق بهدف تحديد فرص التطوير وتعزيز فاعليته. وتساهم هذه المبادرات في تعميق السوق، وتحسين مستويات السيولة، وتوسيع قاعدة مشاركة المستثمرين الدوليين والمحليين، مع استمرار التواصل الفعال مع المشاركين في السوق.

وفي إطار دعم استراتيجية برنامج تطوير القطاع المالي (FSDP)، ولاسيما فيما يتعلق بمبادرات الادخار الموجهة للأفراد، اعتمد المركز هيكلة إجارة الصكوك الحكومية "صم" بهدف تقليل أثر المعاملة الزكوية على المدخرين الأفراد، مما أسهم في رفع معدلات الادخار وتعزيز الإقبال.

5.2 خطة الاقتراض السنوية لعام 2025م

واصلت المملكة خلال عام 2025م تأكيد مكانتها كجهة إصدار سيادية موثوقة في أسواق الدين، مدعومة بثقة المستثمرين واستقرار مستويات الطلب على الإصدارات الحكومية، حيث بلغ إجمالي عمليات التمويل المنفذة خلال العام نحو 401 مليار ريال سعودي. وقد تنوعت أدوات التمويل المستخدمة، بما يعكس التزام المركز بتنويع قاعدة المستثمرين، وتحسين هيكل محفظة الدين السيادي، والاستفادة من أوضاع السوق.

إيضاح (5): إجمالي ما تم تنفيذه من خطة الاقتراض السنوية للعام المالي (2025م، مليار ﷼)

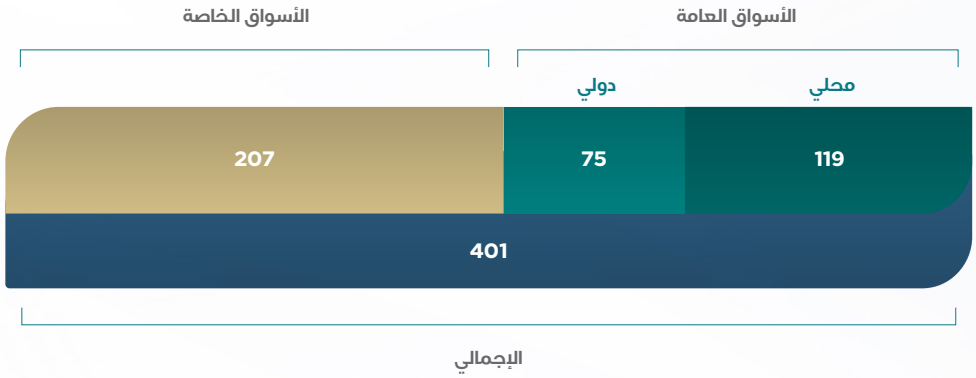

خلال عام 2025م، نفّذ المركز الوطني لإدارة الدين عمليات تمويل إضافية تجاوزت المستهدفات الأولية الواردة في خطة الاقتراض السنوية، وذلك في إطار نهج تمويلي مدروس ومتسق مع السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية للمملكة. وقد تم تأمين هذا التمويل الإضافي بالكامل عبر قنوات التمويل الخاصة، بما يحقق تلبية الاحتياجات التمويلية دون إحداث ضغوط على أسواق الدين العامة.ويعكس هذا التوجه إلى الاستفادة من فترات مواتية في أوضاع السوق، مع الحفاظ على توازن هيكل الدين واستدامته، وضمان استقرار السوق وكفاءة التسعير، وتعزيز قدرة السوق على استيعاب الإصدارات السيادية العامة بشكل منظم.

كما أتاح هذا التوجه للمركز مرونة أعلى في تحديد توقيت وأدوات التمويل، بما يدعم تحقيق مستهدفات التمويل الاستباقي، ويؤكد التزام المركز بإدارة محفظة الدين بكفاءة وانضباط، وضمان استمرارية الوصول إلى قنوات تمويل متنوعة، بما يعزز ثقة المستثمرين ويرسخ مكانة المملكة كمُصدر سيادي يتمتع بالمصداقية ويتبع أفضل الممارسات الدولية.

5.2 خطة الاقتراض السنوية لعام 2025م

الأسواق العامة

سوق الدين المحلي

خلال عام 2025م، بلغ إجمالي ما تم تمويله من خلال هذه القناة نحو 119 مليار ريال سعودي، شمل تنفيذ عملية إعادة شراء مبكر (Liability Management) بقيمة 60 مليار ريال سعودي.

ويقصد بسوق الدين المحلي الإصدارات السيادية من الصكوك المقومة بالريال، والموجهة إلى المستثمرين في السوق المالية داخل المملكة. وتستهدف هذه القناة بوجه رئيس البنوك المحلية والدولية، والمؤسسات الاستثمارية، وصناديق التقاعد، ومديري الأصول، مستندة إلى عمق وسيولة سوق أدوات الدخل الثابت بالريال السعودي.

سوق الدين الدولي

خلال عام 2025م، بلغ إجمالي ما تم تمويله من خلال هذه القناة نحو 75 مليار ريال سعودي ، شمل إصدارات بالدولار الأمريكي بقيمة 45 مليار ريال سعودي، وإصدارات باليورو بقيمة 8.9 مليار ريال سعودي، من ضمنها أول إصدار سيادي أخضر مقوم باليورو، والذي أسهم في توسيع قاعدة المستثمرين، وتأكيد التزام المملكة بالتمويل المستدام. كما شمل التمويل أيضًا صكوكًا مقومة بالدولار الأمريكي بقيمة 20.6 مليار ريال سعودي.

ويشمل سوق الدين الدولي الإصدارات السيادية من السندات والصكوك في الأسواق العالمية، وغالبًا ما تكون مقومة بالدولار الأمريكي أو اليورو، وتوزع على شريحة واسعة من المستثمرين المؤسسيين الدوليين.

الأسواق الخاصة

خلال عام 2025م، بلغ إجمالي ما تم تمويله من خلال هذه القناة نحو 207 مليار ريال سعودي، ما يعادل 52% من إجمالي التمويل المنفذ خلال 2025م. وقد تم تنفيذ هذه العمليات بأسلوب انتقائي، يهدف إلى تعزيز مرونة الهيكل التمويلي وتحسين تكلفته، بما ينسجم مع توجهات المركز نحو تنويع مصادر التمويل وتخفيف الاعتماد على الإصدارات العامة.

وتمثل الأسواق الخاصة مصدرًا تمويليًا مرنًا، يشمل التمويلات التي تتم خارج القنوات العامة، مثل تسهيلات وكالات ائتمان الصادرات (ECA)، والقروض المشتركة، والطرح الخاص. ومن المتوقع أن تواصل دورها كمصدر مستقر ومستدام للتمويل السيادي في المرحلة المقبلة.

5.3 أبرز الإصدارات المحلية والدولية

شهد عام 2025م تنفيذ استراتيجية إصدار متوازنة عبر قنوات التمويل المحلية والدولية، مدعومة بمستويات طلب قوية وسيولة مستقرة في الأسواق.

الإصدارات المحلية توزعت الإصدارات المحلية على خمسة آجال استحقاق رئيسية، بما يتسق مع نهج المركز في الحفاظ على توزيع متوازن لهيكل الاستحقاقات، وتعزيز عمق السوق المحلية ورفع كفاءة التسعير.

الإصدارات الدولية تنوعت الإصدارات الدولية لتشمل سندات وصكوكًا مقومة بالدولار الأمريكي، إلى جانب سندات باليورو، من ضمنها إصدار سيادي أخضر ضمن مسار التمويل المستدام الذي تتبناه المملكة، وأسهم في توسيع قاعدة المستثمرين لتشمل فئات معنية بالاستثمار المرتبط بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).

تراوحت أسعار العوائد بين 4.3% الى 5.6% عبر مختلف الأدوات، ما يعكس استقرار التسعير واستمرار الطلب من المستثمرين محليًا ودوليًا.

إيضاح (6): أبرز ملامح الإصدارات المحلية والدولية خلال العام المالي (2025م مليار ﷼ سعودي)

الإصدارات الدولية

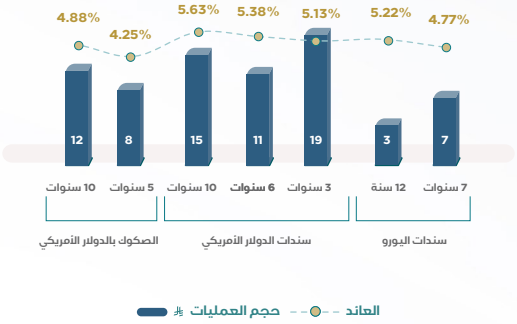

الإصدارات المحلية

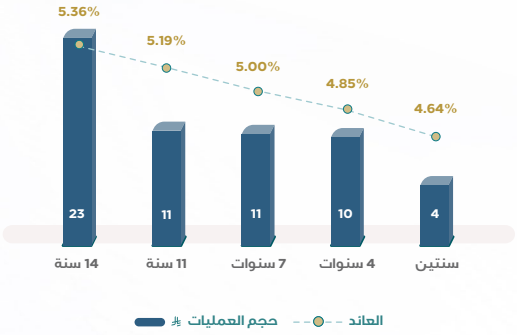

5.4 عملية إعادة الشراء المبكر للصكوك والسندات

في إطار جهود المركز لتقليل مخاطر إعادة التمويل المرتبطة بمحفظة الدين، نفذت خلال عام 2025م عملية إعادة شراء مبكر محلية تجاوزت قيمتها الإجمالية 60 مليار ريال سعودي.

شملت العملية استردادًا جزئيًا لأدوات دين تستحق خلال الفترة من عام 2025م إلى عام 2029م، مقابل إصدار أدوات دين جديدة بآجال استحقاق أطول، بما يعزز توزيع الاستحقاقات ويخفف من الضغوط التمويلية على المدى القصير.

ويعكس هذا النهج الاستباقي التزام المركز باتباع إطار دين مدروس ومستدام، يسهم في تحسين هيكل المحفظة وتقليل التركز الزمني للاستحقاقات، بما يدعم استقرار السوق وكفاءة إدارة محفظة الدين.

إيضاح (7): عمليات إعادة الشراء المبكر خلال العام المالي (2025م مليار ﷼ سعودي)

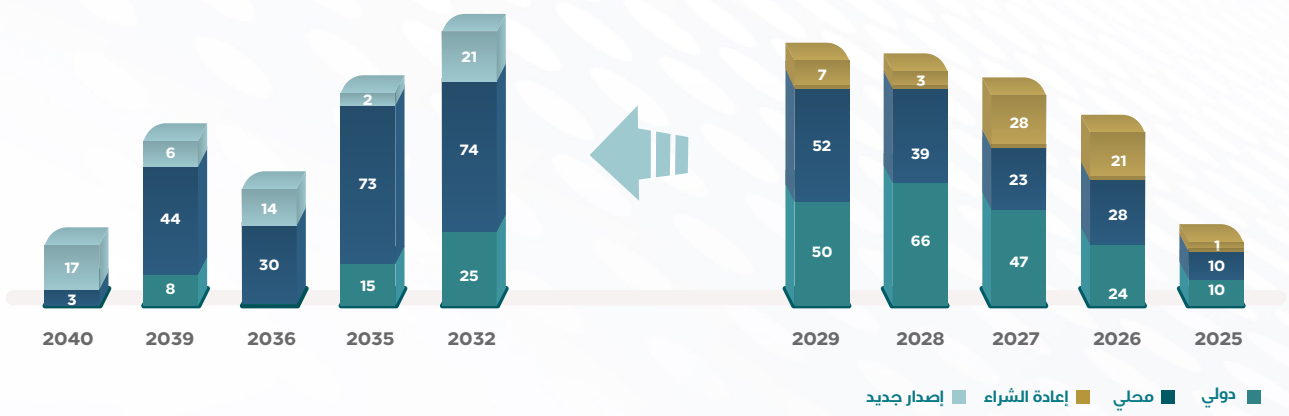

06

خطة التمويل للعام المالي 2026م

6.1 إجمالي الاحتياجات التمويلية ومصادر التمويل

وفقاً للبيان الرسمي لميزانية عام 2026م الصادر عن وزارة المالية، من المتوقع أن يصل العجز في الميزانية إلى 165 مليار ريال سعودي. بالإضافة إلى ذلك، تبلغ مستحقات أصل الدين لعام 2026م حوالي 52 مليار ريال سعودي. وعليه، من المتوقع أن تصل إجمالي الاحتياجات التمويلية للحكومة خلال العام 2026 إلى حوالي 217 مليار ريال سعودي لتغطية كل من العجز المتوقع وسداد أصل الدين.

خلال عام 2025م، قام المركز الوطني لإدارة الدين بتنفيذ عمليات التمويل الاستباقي، حيث تم تأمين ما يقارب 61 مليار ريال سعودي من احتياجات تمويل عام 2026م بشكل استباقي.

6.2 المبادئ التوجيهية للتمويل خلال عام 2026م

يكرس المركز جهوده لضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين، من خلال إصدار أدوات دين سيادية بتسعير عادل، ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.

ويعكس المزيج التمويلي المتوقع لعام 2026م توجهًا متوازناً نحو تنويع مصادر التمويل، مع اعتبار التمويل الخاص إحدى الركائز الأساسية في خطة الاقتراض، مع ضمان المرونة في إعادة تشكيل هذا المزيج وفقًا لأوضاع السوق.

سوق الدين المحلي

يستهدف المركز نسبة تتراوح بين
20% إلى 30%
من إجمالي خطة الاقتراض

ستواصل الحكومة الوصول إلى سوق الصكوك المقومة بالريال السعودي من خلال برنامج الإصدارات الشهرية المعتمد. وبالتوازي مع ذلك، من المتوقع أن تسهم التحسينات المستمرة في البنية التحتية للسوق وآليات التداول وتوسيع قاعدة المستثمرين في تعزيز مستويات السيولة في السوقين الأولية والثانوية، ودعم استمرار تعميق سوق الدين المحلية.

من المتوقع أن تسهم التحسينات المستمرة في البنية التحتية للسوق، وآليات التداول، وتوسيع قاعدة المستثمرين، في تعزيز السيولة في السوقين الأولية والثانوية، ودعم تعميق سوق الدين المحلي.

سوق الدين الدولي

يستهدف المركز نسبة تتراوح بين
25% إلى 30%
من إجمالي خطة الاقتراض

سيواصل المركز تنفيذ الإصدارات في الأسواق الدولية، مع التركيز على الإصدارات المقومة بالدولار الأمريكي، والإبقاء على المرونة للدخول إلى أسواق وعملات أخرى بحسب تطورات السوق.

يسهم هذا التوجه في تعزيز تنوع مصادر التمويل للمملكة، مع ضبط مستويات الإصدارات في سوق الدولار الدولية بما يضمن توافقها مع الاحتياجات التمويلية واعتبارات إدارة الدين بشكل استراتيجي.

الأسواق الخاصة

يستهدف المركز نسبة تتراوح بين
تصل إلى 50%
من إجمالي خطة الاقتراض

ستواصل المملكة اعتماد نهج تمويلي متنوع من خلال الأسواق الخاصة، مع تركيز خاص على التمويلات المدعومة من وكالات ائتمان الصادرات (ECA)، وغيرها من الأدوات التي تدعم المشاريع التنموية والاستراتيجية، ولاسيما في قطاع البنية التحتية.

تبقى الحكومة ملتزمة باقتناص الفرص حسب أوضاع السوق، مع ضمان توافق جميع ترتيبات التمويل الخاص مع حدود المخاطر المعتمدة في استراتيجية الدين متوسطة المدى.

إيضاح (8): التوزيع المتوقع لقنوات التمويل لاحتياجات التمويل الحكومي لعام 2026 (% من إجمالي خطة التمويل)

6.3 استراتيجية علاقات المستثمرين خلال عام 2026م:

01 في عام 2026م، سيواصل المركز الوطني لإدارة الدين تعزيز تواصله مع المستثمرين الدوليين من خلال استراتيجية تستهدف تعميق العلاقات الراسخة وتوسيع نطاق التواصل ليشمل المناطق الجغرافية ذات الأولوية وشرائح جديدة من المستثمرين. وستركّز هذه الاستراتيجية على التواصل المنهجي والمتّسق، المدعوم بجولات ترويجية، والمشاركة في أبرز المؤتمرات الدولية، ومشاركات مركّزة تتيح تقديم رؤى حول التطورات المالية والاقتصادية في المملكة.

02 على مدار العام، سيعمل المركز كذلك على تعزيز الشفافية من خلال مشاركة تحديثات منتظمة حول التقدم المحقق في إطار رؤية السعودية 2030م، حيث تسهم هذه الجهود في تعزيز ثقة المستثمرين وإبراز متانة واستقرار الملف الائتماني للمملكة.

03 في إطار التزام المركز بالتواصل الاستباقي مع المستثمرين، سيواصل برنامجه السنوي لاستضافة المستثمرين الدوليين في المملكة، بما يتيح لهم الوصول المباشر إلى الجهات الحكومية المعنية والاطلاع عن قرب على التحولات التنموية والمشاريع الكبيرة. وستسهم هذه الممارسة بدور رئيس في توسيع قاعدة المستثمرين وتنويعها، بالإضافة الى تعميق فهمهم للمسار الاقتصادي للمملكة.

04 إشارةً إلى إطار التمويل الأخضر للمملكة العربية السعودية، تلتزم المملكة بنشر تقرير تخصيص التمويل خلال عام 2026م.

07

إدارة المخاطر

تُعد إدارة مخاطر الديون السيادية عنصرًا أساسيًا في استراتيجية الدين التي ينتهجها المركز الوطني لإدارة الدين، حيث ترتكز على إطار منهجي متين لاستراتيجية الدين متوسطة المدى. ويتمثل الهدف الرئيس لهذه الاستراتيجية في تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، مع الحفاظ على مستوى متوازن ومستدام من المخاطر. وفي هذا الإطار، يقوم المركز بمواءمة قراراته التمويلية مع أربع اعتبارات رئيسية للمخاطر، وهي:

1 | مخاطر السيولة
2 | مخاطر إعادة التمويل
3 | مخاطر أسعار الفائدة
4 | ومخاطر أسعار الصرف

7.1 السيولة

يعمل المركز مع الجهات ذات العلاقة على ضمان عمق سوق الدين المحلي بما يكفي لاستيعاب أحجام الإصدارات، وضمان استقرار أوضاع السيولة في السوق المحلي. وبالتوازي مع ذلك، يعمل المركز الوطني لإدارة الدين على الحد من مخاطر السيولة لدى المُصدِر من خلال تبنّي استراتيجيات إعادة تمويل مدروسة، وضمان مواءمة الجهود مع الجهات المعنية لتوفر السيولة اللازمة لخدمة الدين.

7.2 إعادة التمويل

يبلغ إجمالي مستحقات أصل الدين في عام 2026م حوالي 52 مليار ريال سعودي. ويتم إدارة مخاطر إعادة التمويل من خلال تنفيذ عمليات إعادة الشراء المبكر ويواصل المركز إصدار أدوات الدين بالشكل الأمثل للحفاظ على متوسط عمر محفظة الدين العام للمملكة والحد من مخاطر إعادة التمويل.

إيضاح (9): إجمالي مستحقات أصل الدين (مليار ﷼ سعودي)

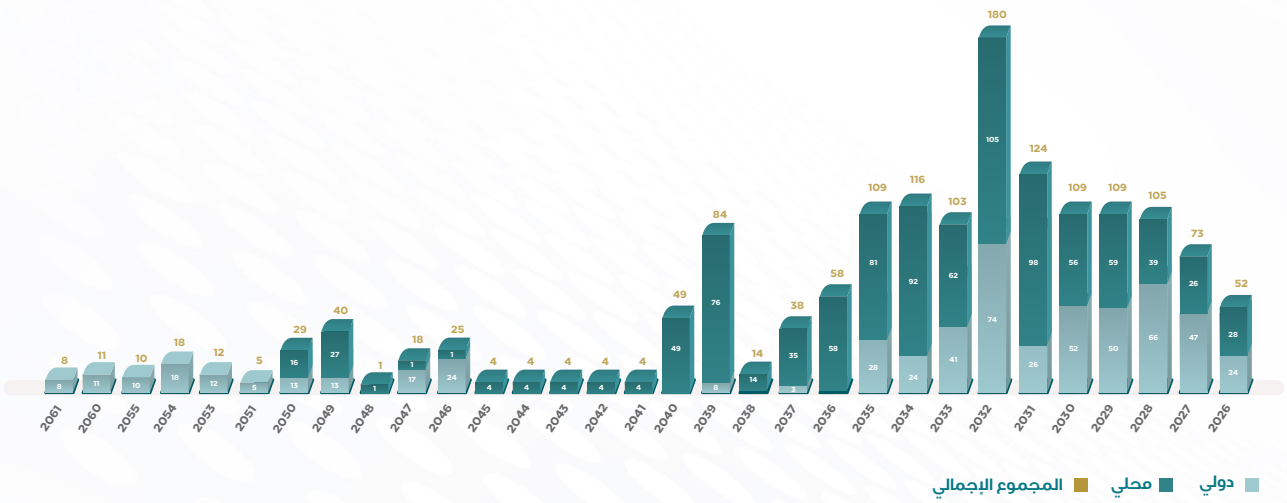

7.3 الانكشاف على أسعار الفائدة

بحلول نهاية عام 2025، بلغ توزيع عوائد الدين بين الديون ذات العائد الثابت والديون ذات العائد المتغير نسبة 87% ديون ذات عائد ثابت و 13% ديون ذات عائد متغير من إجمالي محفظة الدين. ويساعد هذا النهج المتوازن في تقليل تأثير تقلبات أسعار الفائدة على تكاليف خدمة الدين في المملكة. وسيواصل المركز الوطني لإدارة الدين تقييم أوضاع السوق وإدارة مخاطر أسعار الفائدة بما يضمن استدامة هيكل الدين وكفاءة تكلفته.

إيضاح (10): توزيع العوائد من إجمالي محفظة الدين

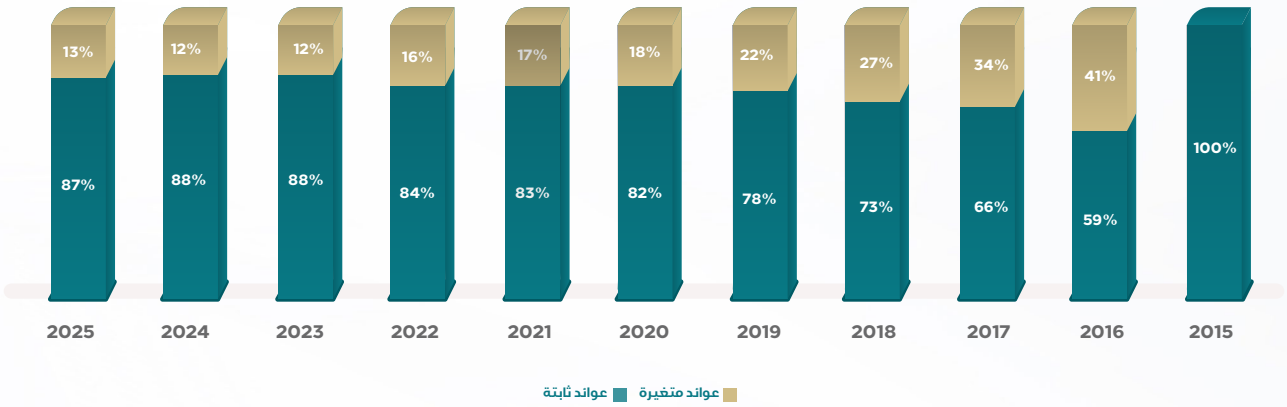

7.4 الانكشاف على أسعار الصرف

بالنظر إلى احتياطي المملكة الكبير من العملات الأجنبية والأصول، إضافة إلى سياسة سعر الصرف المستقرة، تحتوي محفظة الدين الدولية الحالية على مخاطر محدودة فيما يتعلق بمتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية. مع الإشارة إلى أن الانكشاف على العملات الأجنبية يقتصر على الدولار الأمريكي واليورو، ويبلغ الدين المقوم بعملة اليورو حوالي 1.6% من إجمالي محفظة الدين بنهاية عام 2025م، وهو ما يعكس محدودية الانكشاف على تقلبات أسعار الصرف.

إيضاح (11): نسبة الديون المحلية والدولية من إجمالي محفظة الدين

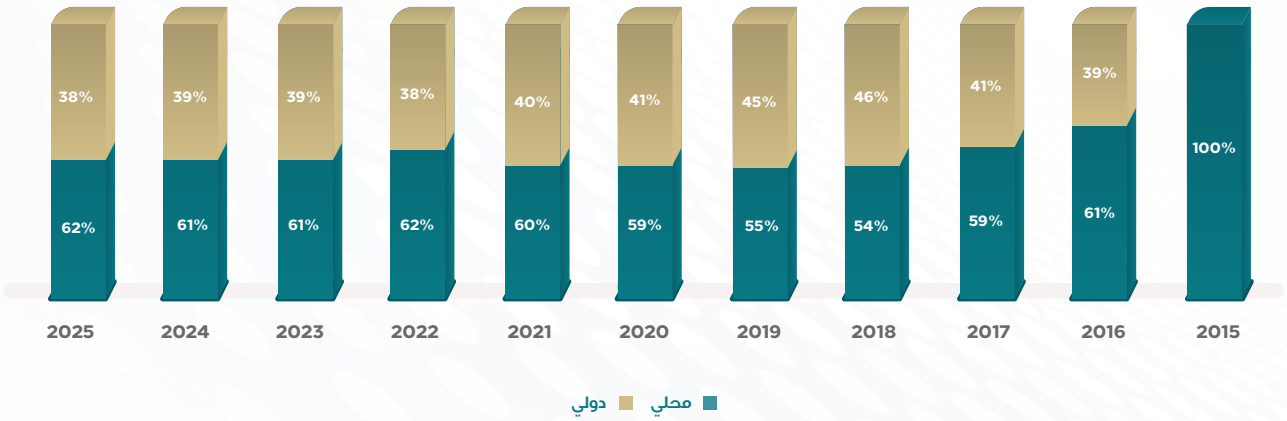

7.5 التصنيف الائتماني

يتولى المركز الوطني لإدارة الدين تنسيق شؤون التصنيف الائتماني السيادي للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

التصنيف الائتماني التاريخي للمملكة العربية السعودية (2023م - 2024م)

MOODY'S

في مارس 2023م
عدّلت وكالة موديز النظرة المستقبلية إلى إيجابية

في نوفمبر 2024م
رفعت وكالة موديز تصنيف المملكة من (A1) إلى (Aa3) مع نظرة مستقبلية مستقرة

S&P Global

في مارس 2023م
رفعت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف المملكة إلى (A) مع نظرة مستقبلية مستقرة

في سبتمبر 2024م
عدّلت وكالة ستاندرد آند بورز نظرة المملكة المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية

FitchRatings

في أبريل 2023م
رفعت وكالة فيتش تصنيف المملكة إلى (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة

في فبراير 2024م
ثبّتت وكالة فيتش تصنيف المملكة عند (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة

التصنيف الائتماني السيادي للمملكة في عام 2025م

- **وكالة ستاندرد آند بورز**
  رفعت تصنيف المملكة **من "A" إلى "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة** في **مارس 2025م**.
- **وكالة فيتش**
  ثبّتت تصنيف المملكة **عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة** في **يوليو 2025م**.
- **وكالة موديز**
  حدّثت تقرير تصنيفها الائتماني للمملكة **عند "Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرة** في **ديسمبر 2025م**.

أبرز ما ذكرته وكالات التصنيف الائتماني

FitchRatings

- يعكس التصنيف قوة المركز المالي للمملكة، حيث إنّ تقييم نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وصافي الأصول الأجنبية السيادية أقوى بشكل ملحوظ من متوسطات التصنيفات "A" و "AA"
- تمتلك المملكة احتياطات مالية كبيرة على شكل ودائع وأصول للقطاع العام.
- استمرار الإصلاحات المالية عزز مرونة الميزانية العامة في مواجهة تقلبات أسعار النفط. إلى جانب التحسن المستمر في الإيرادات غير النفطية، ما يدعم الملف الائتماني للمملكة.

S&P Global

- أكدت قوة الملف الائتماني للمملكة، المدعوم بالإصلاحات المالية، والنمو في القطاعات غير النفطية، واحتياطيات الموارد الهيدروكربونية.
- أوضحت أنّ مشاريع رؤية السعودية 2030م ومبادرات صندوق الاستثمارات العامة تواصل دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز القدرة على التحمّل، وزيادة التوظيف على المدى الطويل.

MOODY'S

- أشارت إلى أن التصنيف يعكس اقتصاد المملكة المتين والمتنوع، المدعوم بالثروات النفطية وتحسن كفاءة المؤسسات والسياسات، إضافة إلى صلابة الميزانية العامة.
- رغم استمرار التعرض لتقلبات دورية في أسعار النفط والمخاطر طويلة الأجل، فإن التقدم المستمر في التنويع الاقتصادي والمالي سيسهم بمرور الوقت، في تقليل الاعتماد على النفط.
- أكدت أن نمو القطاع غير النفطي مدعوم بالطلب المحلي وتنفيذ المشاريع الكبرى. وأن الحراك الاقتصادي ظل متماسكًا رغم انخفاض أسعار النفط.

08

تقويـــم إصـدارات الصكـــوك المحلية للعام المالي 2026م

تقويم إصدارات الصكوك
المحلية للعام المالي 2026م

1 يناير

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
				1	2	3
4	5	6	7	8	9	10
11	12	13	14	15	16	17
18	19	20	21	22	23	24
25	26	27	28	29	30	31

2 فبراير

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28

3 مارس

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28
29	30	31				

4 أبريل

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
			1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30		

5 مايو

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
					1	2
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	29	30
31						

6 يونيو

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
7	1	2	3	4	5	6
14	8	9	10	11	12	13
21	15	16	17	18	19	20
28	22	23	24	25	26	27
	29	30				

7 يوليو

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
			1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30	31	

8 أغسطس

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
						1
2	3	4	5	6	7	8
9	10	11	12	13	14	15
16	17	18	19	20	21	22
23	24	25	26	27	28	29
30	31					

9 سبتمبر

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
		1	2	3	4	5
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28	29	30			

10 أكتوبر

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
				1	2	3
4	5	6	7	8	9	10
11	12	13	14	15	16	17
18	19	20	21	22	23	24
25	26	27	28	29	30	31

11 نوفمبر

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28
29	30					

12 ديسمبر

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
		1	2	3	4	5
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28	29	30	31		

اليوم الوطني | يوم التأسيس | إجازات الأعياد | يوم التسوية | يوم العرض

المركز الوطني لإدارة الدين

NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER